بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

بلاغ رسمي رقم (17) لسنة 2026
لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية 2027

تمهيداً لإنجاز مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027 ومناقشته والسير بإجراءات إقراره وفقاً لأحكام الدستور بالتزامن مع إعداد مشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

وفي ضوء التوجيهات الملكية السامية للحكومة باستكمال تنفيذ المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام (2026-2029) لتحقيق النمو الشامل المستدام بما يفضي الى توفير نوعية حياة أفضل للمواطنين.

وترجمةً لجهود الحكومة الهادفة الى تخفيف الاعباء المعيشية عن المواطنين والتزاماً بتحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية وفي مقدمتها ضبط اوضاع المالية العامة وخفض الدين العام الى المستويات المستهدفة، وجذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وتوظيف التحول الرقمي.

واستمراراً في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية الحصيفة للحكومة- رغم التحديات الاقليمية- والتي افضت الى تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتحسين اداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وأبرزها ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي والمحافظة على معدل تضخم هو الاقل اقليمياً، وبلوغ الاحتياطيات من العملات الاجنبية مستويات قياسية، واستمرار تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة، واحتواء عجز الموازنة العامة.

وفي ضوء المناقشات المستفيضة مع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية حول احتياجاتها من النفقات بما يتفق مع الاولويات الوطنية، ستقوم الحكومة بتعزيز الانفاق الرأسمالي والانفاق على برامج الحماية الاجتماعية وترشيد وضبط النفقات العامة ضمن سياسة الانضباط المالي والتخطيط الامثل للموارد المتاحة وبما يفضي الى تهيئة البيئة الملائمة لتحفيز مختلف القطاعات، والاستمرار بتنفيذ المبادرات والمشاريع المرتبطة برؤية التحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام، ومواصلة الإجراءات الهادفة الى تعزيز الايرادات المحلية. وعليه، فقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقوف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقوف موازنات المحافظات للسنة المالية 2027، **حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027 إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي:**

1. استمرار تنفيذ البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي والبرنامج التنفيذي الثاني لتحديث القطاع العام (2026-2029) وفق الأطر الزمنية المحددة، ومتابعة وتقييم أداء البرنامجين.
2. مواصلة تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
3. الالتزام بالتوجيهات الملكية السامية بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتمكينهم من مواجهة الظروف الاقتصادية والمعيشية، وترجمة قرار الحكومة بزيادة رواتب الموظفين والجهاز العسكري والمتقاعدين المدنيين والعسكريين.
4. الالتزام بمواصلة تنفيذ السياسات والاصلاحات الهيكلية والإجراءات الهادفة للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي واستدامة المالية العامة متضمنة الاستمرار بإجراءات تعزيز الإدارة الضريبية والجمركية ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي.

5. مواصلة استهداف الهبوط التدريجي للعجز الأولي للموازنة العامة والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وتنويع أدوات التمويل والاستفادة من استقرار التصنيف الائتماني للمملكة.
6. تطوير وتعزيز قدرات القوات المسلحة والاجهزة الامنية لضمان جاهزيتها لمواجهة التحديات الأمنية والاقليمية وأداء مهامها بكفاءة واقتدار.
7. تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية من خلال تحسين بيئة الاعمال ومواصلة التحول الرقمي في اجراءات الاستثمار وتطوير المناطق الحرة والمدن التنموية والصناعية لتعزيز جاذبيتها الاستثمارية وخلق فرص العمل.
8. استهداف البرامج والمشاريع المحفزة للنمو الاقتصادي، وفق الآلية المعتمدة في تحديد اولويات المشاريع الاستثمارية الحكومية الجديدة.
9. تعزيز مبدأ التشاركية في تنفيذ الفرص الاستثمارية مع القطاع الخاص واعطاء الأولوية لتنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصة المشاريع الكبرى في قطاعات البنية التحتية والمياه والنقل والطاقة والصحة وغيرها.
10. تغطية الاحتياجات التنموية للمحافظات مع اعطاء الاولوية للمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ.
11. الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتعزيز جاهزية المنظومة الصحية الحكومية لمواكبة التحديات والاحتياجات الصحية الحالية والمستقبلية، وتسريع التحول الرقمي وإدماج التكنولوجيا الرقمية في القطاع الصحي، والاستمرار بتوسعة مظلة التأمين الصحي.

12. الاستمرار في إيلاء قطاع التعليم وتنمية الموارد البشرية مزيدا من الاهتمام لاحداث نهضة رقمية شاملة في التعليم، ومواصلة تأهيل وتدريب المعلمين وتطوير برامج تعليم الطفولة المبكرة، والتوسع بخدمات التعليم الدامج، واستكمال بناء وتأهيل الأبنية والمرافق المدرسية والتوسع في مشروع النقل المدرسي المجاني وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل المهني والتقني.
13. تطوير منظومة الرعاية والحماية الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها ومواصلة تنفيذ "سياسة التمكين الاقتصادي" لمنتفعي صندوق المعونة الوطنية لتعزيز الانتقال التدريجي من الاعتماد على المعونات النقدية الشهرية إلى الاعتماد على الإنتاجية، وتمكينهم من الاندماج في سوق العمل.
14. مواصلة تنفيذ سياسات وخطط المجلس الأعلى للأمن الغذائي، وتطوير نظام معلومات الأمن الغذائي وتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية ودعم الانتاج المحلي من السلع الاستراتيجية لضمان استقرار الاسواق المحلية.
15. النهوض بالخدمات السياحية وتطوير البنية التحتية وتحسين إدارة المواقع السياحية في مختلف انحاء المملكة، وتنويع المنتجات السياحية والأسواق المستهدفة وتحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تداعيات الظروف الإقليمية الراهنة على القطاع السياحي.
16. استمرار العمل على تنفيذ وثيقة السياسة الصناعية، وتعزيز تنافسية القطاع الصناعي وتقديم الحوافز والتسهيلات اللازمة ومواكبة التطور التقني والتكنولوجي للقطاع وتحديد الاولويات التصديرية ودعم الصادرات، وتطوير البنية التحتية في المدن الصناعية.

17. دعم الجهاز القضائي وتمكينه من مواصلة دوره في صون الحقوق وإرساء مبادئ العدالة والنزاهة، وكذلك تسريع وتسهيل إجراءات التقاضي من خلال تطوير الانظمة التقنية والتحول الرقمي في المحاكم.
18. النهوض بقطاع النقل البري والجوي والبحري وسكك الحديد ورفع جودته وكفاءته، ومواصلة توسعة شبكات الطرق وضمان استدامتها، وتطوير النقل العام المنتظم بين المحافظات وتحسين الاجراءات التنظيمية ومنح الحوافز اللازمة لتحديث اسطول النقل البري واتخاذ التدابير اللازمة لضمان انسيابية حركة البضائع عبر ميناء العقبة والمعابر الحدودية، واستخدام التكنولوجيا والحلول الذكية في القطاع.
19. تطوير خدمات التزويد المائي والتوسع في تأمين مصادر مائية مستدامة واستكمال الإجراءات اللازمة للبدء بتنفيذ مشروع "الناقل الوطني"وتعزيز كفاءة الاستخدام الامثل للمصادر المائية، ومواصلة ضبط الفاقد من المياه، وتحقيق الاستدامة المالية لقطاع المياه.
20. متابعة تنفيذ مبادرات المجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل، وتنفيذ الاستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، والتوسع في مراكز الخدمات الحكومية الشاملة للتسهيل على المواطنين وتسريع تقديم الخدمات الحكومية بجودة وكفاءة.
21. مواصلة تنفيذ استراتيجية قطاع الطاقة وتوسيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع الغاز وتطويرها وتحديث البنية التحتية للشبكة الكهربائية وتنويع مصادر الطاقة النظيفة ومواكبة التطورات التكنولوجية، وضبط الفاقد من الكهرباء وتحقيق الاستدامة المالية لشركة الكهرباء الوطنية وتعزيز مكانة الاردن كمركز اقليمي لانتاج وتصدير الطاقة.

22. تنفيذ الالتزامات والمتطلبات الوطنية والدولية المتعلقة بالتغير المناخي وتبني خطة استراتيجية وطنية متكاملة في مجال التمويل المناخي، وربطها مع الخطط الاستراتيجية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والبرامج والمشاريع المدرجة في الموازنة العامة، وتسريع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الاخضر وخفض الانبعاثات الكربونية.
23. دعم البلديات وتخفيف الاعباء المالية عنها من خلال الاستمرار بتنفيذ خطة تسديد المديونية المترتبة عليها لتعزيز ملاءتها المالية وتطوير قدرتها على تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وفاعلية.
24. متابعة تقييم أداء الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد التقارير الربعية بهذا الخصوص لربط الموازنة العامة بالاداء، ومتابعة الملاحظات الواردة في تقرير ديوان المحاسبة السنوي وتصويب المخالفات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تكرارها.
25. تسريع تنفيذ المشاريع والبرامج المرتبطة بالمنح والمساعدات المقدمة من الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية والتزام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية المعنية بتحقيق مستهدفات المؤشرات المتفق عليها مع الجهات المانحة والمقرضة.

وقد استندت موازنة عام 2027 إلى توقعات المؤشرات الإقتصادية الرئيسية التالية:

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة (3.1%) لعام 2027 وبنسبة (3%) لعامي 2028 و2029. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي بنسبة (5.6%) لعام 2027 و(5.5%) لكل من عامي 2028 و2029.

2. بلوغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (2.3%) لعام 2027 و(2.2%) لكل من عامي 2028 و2029.
3. نمو الصادرات بنسبة (9.2%) لعام 2027 و(7.7%) لعام 2028 و(7.2%) لعام 2029.
4. نمو المستوردات بنسبة (8.2%) لعام 2027 و(4.3%) لعام 2028 و(5.0%) لعام 2029.
5. بلوغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2027 نحو (5.7%-) لتنخفض إلى (5.0%-) في عام 2028 وإلى (4.7%-) في عام 2029.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2027 إلى الفرضيات والإجراءات المالية التالية:

1. رصد المخصصات المالية لمشاريع البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي وتحديث القطاع العام.
2. الزيادة الاضافية لرواتب الموظفين في القطاع العام والجهاز العسكري والمتقاعدين المدنيين والعسكريين والبالغة قيمتها (30) دينار شهرياً لمن تقل رواتبهم الاجمالية عن (600) دينار.
3. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
4. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
5. قصر التعيينات على الوظائف الشاغرة والمحدثة في نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية وفقاً لتعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام.

6. رصد المخصصات المالية اللازمة لدعم وتطوير القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية وادخال التقنيات الحديثة والأنظمة الذكية في عملها بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.
7. تغطية كلفة فوائد الدين العام الداخلي والخارجي، والاستفادة من آثار التصنيف الائتماني الايجابي من قبل مؤسسات التصنيف الإئتماني في الحصول على التمويل من الأسواق الدولية بأقل أسعار فائدة ممكنة.
8. ضبط النفقات دون الاضرار بقدرة الاجهزة الحكومية على أداء مهامها متضمنة ترشيد استخدام المحروقات والكهرباء والمياه والقرطاسية، وكذلك بند السفر، وضبط استخدام السيارات الحكومية، وعدم تغيير أو شراء السيارات والاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.
9. رصد المخصصات المالية لدعم السلع الإستراتيجية والاستمرار في تثبيت سعر مادة الخبز وأسطوانة الغاز، وتعزيز الرصيد الإستراتيجي من القمح والشعير لفترات زمنية كافية.
10. رصد المخصصات المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية ومواصلة تنفيذ "سياسة التمكين الاقتصادي" لمنتفعي الصندوق.
11. الاستمرار برصد المخصصات المالية للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية، وتغطية كلفة معالجة مرضى السرطان، والتوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التغطية الصحية الشاملة.
12. رصد المخصصات المالية اللازمة لتزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي لخفض كلف الطاقة في عمليات الإنتاج.

13. رصد المخصصات المالية لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص من أبرزها مساهمة الحكومة في مشروع الناقل الوطني ومشروع السكك الحديدية.
14. رصد المخصصات المالية اللازمة للموازنات الرأسمالية للمحافظات/ اللامركزية.
15. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.
16. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وزيادة مخصصات صندوق دعم الطالب الجامعي.
17. رصد المخصصات المالية اللازمة لتعزيز استقلالية الاجهزة القضائية والرقابية.
18. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات المياه والطاقة والنقل والصحة والتعليم.
19. رصد المخصصات المالية اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي.
20. رصد المخصصات المالية لدعم عملية التحول الرقمي وتطوير البنية التحتية وأنظمة التشغيل والبرمجيات وتوظيف أدوات الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الامن السيبراني والحماية الالكترونية.
21. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.
22. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.
23. رصد المخصصات المالية للمشاريع الجديدة الكبرى لعام 2027 بعد تسجيلها في السجل الوطني للمشروعات الحكومية الاستثمارية وإعتمادها من وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ وحدة ادارة الاستثمارات الحكومية مع ضرورة تضمين تلك المشاريع دراسة تقييم الأثر والمخاطر المتعلقة بالمناخ، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تلك المخاطر، وإعداد ملخص لنتائج تقييم الاثر المناخي لتلك المشاريع من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

24. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية وتحسين استجابة الموازنة لاحتياجات كلا الجنسين.
25. رصد المخصصات المالية اللازمة لتحقيق مستهدفات المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج المنح الموقعة مع الجهات الدولية.
26. عدم شراء خدمات المستخدمين الا في الحالات المبررة وبموافقة رئيس الوزراء.
27. الاخذ بعين الاعتبار في تقدير الايرادات نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، والاثار المترتبة على الاصلاحات الهيكلية للمالية العامة ومكافحة التهرب والتجنب الضريبي والجمركي والامتثال الضريبي.
28. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد مشاريع موازناتها للاعوام 2027-2029 بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد أقصاه 2026/11/5 مع مراعاة ما يلي:

1- إجراء التعديلات والتحديثات التي طرأت على الخطط الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والبرامج والمهام التي تقوم بها، ومساهمتها في تحقيق الاهداف الوطنية.
2- ادراج البيانات والمعلومات الاستدلالية ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس وقيم مؤشرات الأداء التي حققتها خلال العام الماضي والتقييم الاولي لقيم المؤشرات المستهدفة لعام 2026 وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات 2027-2029.

3- تحديد اهداف كل برنامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديريات المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

4- أهم التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج، والإجراءات الهادفة لمعالجة هذه التحديات على مستوى البرامج.

5- بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة وتوزيعها حسب الجنس وفقاً للبرامج.

6- الاخذ بعين الاعتبار المؤشرات المتعلقة باحتياجات المرأة والطفل والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة وربطها بالاهداف الاستراتيجية و/أو البرامج ذات العلاقة.

7- تحديد الأولويات بما فيها الأولويات المتعلقة بالتغير المناخي واحتياجات كلا الجنسين والشباب والاشخاص ذوي الاعاقة والإجراءات المتخذة لتحقيق تلك الأولويات والنتائج المتوقعة لها والبرامج المرتبطة بها.

وعليه، ولتحقيق اهداف السياسة المالية وضبط العجز المالي وضبط معدلات نمو الدين العام خلال السنوات 2027-2029 على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالبلاغ والتعليمات المرفقة به.

رئيس الـــــــوزراء

الدكتور جعفر عبد حســـان